المالكي وعد وحدد تواريخ لحل أزمة الكهرباء أربع مرات

المكتوون بالحرة: لم يبقَ غير الاحتجاجات.. المسؤولون فقدوا السمع

اختبار الصيف أمام الكهرباء أصبح على المحك. درجات الحرارة لم تصل بعد إلى الأربعين مئوية، والطاقة المجهزة إلى الأحياء السكنية والأسواق بدأت تتنازل لمصلحة المولدات، الأكثر تماسا وشعبية مع المواطن، حتى صارت تدعى الشارع بـ"وزارة المولدات".
رئيس الوزراء نوري المالكي وعد في العام الماضي وفي "عز الشتاء" بأن أزمة الكهرباء ستحل في الصيف الحالي. وألزم المالكي نفسه بتاريخ ٢٠١١/٠٢/٢٧ قبل مهلة الـ ١٠٠ يوم، وعقب التظاهرات الشعبية، بحل المشكلة وبصورة نهائية خلال ١٢ إلى ١٥ شهرا.

□ بغداد/ وائل نعمة

وصرح رئيس الوزراء في حينها "بأن مسألة الكهرباء أصبحت في حكم المنتهية وتحتاج إلى وقت لا يزيد على ١٢ الى ١٥ شهراً فقط وتنتهي الأزمة نهائيا، وندعو المواطنين إلى التعاون والتفهم إلى ذلك الحين".
كما وعد المالكي بإنهاء أزمة الكهرباء أربع مرات خلال توليه منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٦، حيث كان أول تصريح له بهذا الشأن في تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، حيث قال إن مستوى تجهيز التيار الكهربائي للمواطنين سيصل مع حلول الصيف إلى ١٥ ساعة يوميا!
وفي ٢٣ حزيران عام ٢٠١٠ بيّن المالكي بأن مشكلة الكهرباء لن تحل باستقالة الوزير وتوفيرها للمواطنين يحتاج إلى سنتين.
وفي التاسع من شهر شباط في عام ٢٠١١ أكد انتهاء أزمة الكهرباء في العراق الشتاء المقبل.
وفي ٢٧ شباط من العام الماضي كشف المالكي عن انجاز كافة مشاريع الكهرباء خلال مدة لا تتجاوز ١٢-١٥ شهراً، وان أزمة الكهرباء ستحل نهائيا، وكان هذا التصريح قد صدر عقب التظاهرات الشعبية التي انطلقت في اغلب محافظات العراق والمنددة بسوء الخدمات وعدم توفير الطاقة الكهربائية.

الأزمة في طريقها إلى الزوال!

وزارة الكهرباء سعت ومنذ وقت مبكر إلى التلويح بأن الأزمة في طريقها الى الزوال بعد أن قالت مؤخرا إنها تسعى لمضاعفة إمدادات الطاقة لمثليها إلى ١٢ ألفا و٣٣٠ ميغاواطا، بحلول عام ٢٠١٣ مع البدء في تشغيل مصادر جديدة.
ويعاني العراق حاليا ترديا كبيرا في شبكة الكهرباء حيث ينقطع التيار لفترات طويلة في اليوم تصل في بعض الأحيان إلى نحو ١٦ ساعة.
ويحتاج العراق لاستثمارات في معظم الصناعات في البلاد بعد سنوات من الحرب والتراجع الاقتصادي ويكتسب توليد الكهرباء أهمية كبيرة في بلد تتجاوز فيه درجات الحرارة الـ٥٠ درجة مئوية في فصل الصيف.
وقالت الوزارة في بيان لها: إن الطاقة المنتجة في شهر حزيران المقبل ستبلغ ٧٤٥٠ ميغاواطا، وفي شهر تموز ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، فيما ستكون الطاقة الكهربائية المنتجة والمضافة في شهر آب المقبل ٩٦٠٠ ميغاواط.
وأضافت أن الطاقة في شهر أيلول ستبلغ ٩٨٠٠ ميغاواط، وفي شهر تشرين الأول ستصل إلى ١٠٠٠٠ ميغاواط.
وستبلغ في شهر تشرين الثاني ١٠٢٠٠ ميغاواط، وفي شهر كانون الأول ١٠٤٠٠ ميغاواط ،وفي كانون الثاني من العام المقبل ٢٠١٣ نحو ١٠٦٠٠ ميغاواط.
كما ستبلغ في شهر شباط ١١٤٠٠ ميغاواط، وفي شهر آذار ٢٠١٣ تصل إلى ١٢١٣٠ ميغاواطا، وفي شهر نيسان ستبلغ ١٢٣٣٠ ميغاواطا.
وفي العام الماضي لم يستطع العراق سوى توفير أقل من نصف الطلب على الكهرباء الذي زاد إلى أكثر من ١٥ ألف ميغاواط.
وقالت الوزارة إنها تعتزم إضافة ٢٢ ألف ميغاواط في أنحاء العراق بحلول عام ٢٠١٥، باستثناء إقليم كردستان الذي يجهز محافظاته الثلاث بنحو ٢٢ ساعة يوميا.
وقالت وزارة الكهرباء في نيسان الماضي إنها وقعت عقدا لشراء ٢٥٠ ميغاواطا يوميا من الكهرباء من أويل فيلد سرفسيز الإماراتية للمساعدة في تخفيف نقص الكهرباء مع اقتراب أشهر الصيف شديدة الحرارة.
ولم يفلح أي وزير كهرباء منذ عام ٢٠٠٣، في تحسين قطاع الكهرباء في العراق على الرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة.
وكشفت وزارة المالية العراقية عن إنفاق مبلغ ٢٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١، ولكن واقع الكهرباء لا يزال مترديا.
ويحتاج العراق على الأقل إلى ١٥ ألف ميغاواط، لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة، في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز السبعة آلاف ميغاواط.

الكهرباء وشلل الصناعة

"المدى" قررت أن تبتعد قليلا عن تصريحات المسؤولين وتتجه إلى الشارع لتجري استطلاعا بين المواطنين، وسؤالهم عن سبب استمرار أزمة الكهرباء من وجهة نظرهم.
"انعدام الكهرباء يعني موت القطاع الصناعي والزراعي، وهو المطلوب" ،كريم سعد، موظف حكومي، ٣٤ عاما، ينظر إلى أزمة الكهرباء من وجهته "نظرية المؤامرة"، مضيفا "توجد جهات تريد أن يخفق العراق في كل القطاعات ويبقى دولة مستهلكة دون إنتاج"، متابعا "ماء الشرب مستورد، والطماطة والخضار، فمن دون الكهرباء لا تستطيع الصناعة الوطنية منافسة الصناعة المستوردة".
الجدير بالذكر، ان البلاد تعتمد على واردات النفط التي تسهم بـ ٩٥٪ من الدخل القومي، ويعاني قطاعي الزراعة والصناعة تراجعا كبيرا بسبب قلة الطاقة الكهربائية وشح المياه وضعف الدعم الحكومي وعدم القدرة على منافسة المستورد.
إلى ذلك، يعتقد الفني الكهربائي محمد عبد الله بأن مشكلة الكهرباء في العراق هي بسبب اعتماد إنتاج الطاقة بالدرجة الرئيسية على محطات التوليد الحرارية والغازية، وجزء ضئيل جدا من المحطات الكهرومائية.
ويقترح عبد الله أن يستفيد المسؤولون في وزارة الكهرباء من الخبرات الأجنبية بمساعدتهم في تنويع مصادر التوليد.
من جانب آخر، كشف النائب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان أن وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان أقر، في جلسة مجلس النواب الأخيرة قبل العطلة التشريعية التي تستمر شهرا، والتي شهدت استجواب الوزير، بعدم دخول أية محطة كهربائية جديدة للعراق.
وقال ريسان، في تصريح صحفي: إن "وزير الكهرباء اعترف أمام مجلس النواب بعدم دخول أية محطة كهرباء جديدة منذ عام ٢٠٠٥ والى الآن"، وأضاف ريسان أن "الوزارة أنفقت أكثر من ٢٧ مليار دولار خلال السنوات الماضية وهي من أموال الشعب العراقي، وتم هدرها من قبل الفاسدين في الوزارة".
بالمقابل اعتبر صادق الاسدي "مدرس" ،٤٦ عاما: أن أزمة الكهرباء في العراق سببت لأبناء هذا الشعب ويلات وكوارث وأسبابها عديدة"، موضحا " أول الأسباب هو الوزراء الفاسدون الذين تعاقبوا على هذه الوزارة أمثال أيهم السامرائي وشلش وكريم وحيد، ورعد شلال".
ويتهم الأسدي بعض الجهات والأحزاب المتنفذة التي تتغاضى عن تشخيص المعوقات وعدم وضع الحلول الناجحة لها بسبب المحاصصة او المقايضة السياسية، على حد قوله.
ووجه المالكي في آب الماضي بإقالة وزير الكهرباء رعد شلال بسبب الاشتباه بتورطه في إبرام عقدين وهميين مع شركتين أجنبيتين لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية تصل قيمتها إلى ١,٧ مليار دولار.
وقدم شلال رسميا استقالته إلى رئيس الوزراء نوري المالكي وسط انتقاد من كتل سياسية تعتقد بوجود اتفاق سياسي ابرم لإغلاق الملف برمته.
يذكر أن العراق يعاني من شح بالكهرباء إذ تصل مدة القطع في فصل الصيف إلى ١٨ ساعة يوميا ما ادى الى خروج تظاهرات عام ٢٠٠٩ للإطاحة بوزير الكهرباء السابق كريم وحيد الذي قدم استقالته من حكومة المالكي السابقة.
وكان المالكي قد أبقى وزارة الكهرباء تدار بالوكالة لنائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني لحين الاتفاق على مرشح الوزارة.
وتناوب على إدارة وزارة الكهرباء أربعة وزراء هم أيهم السامرائي ومحسن شلاش وكريم وحيد ورعد شلال.

مسؤولية الحكومة

ويرى حسن فريد "صيدلاني"، ٥٠ عاما، أن من مهام وواجبات الدولة تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات والكهرباء.
فريد يرمي بالمسؤولية على الدولة في انقطاع الكهرباء وعلى رأسهم رئيس الحكومة – كما يقول – مضيفا "رئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية ونائبه الشهرستاني هو المتحكم بملف الكهرباء لذلك المسؤولية تقع على عاتقه".
وكشفت لجنة النفط والطاقة البرلمانية عن صياغة تقرير مشترك مع لجنة النزاهة بشأن العقود الوهمية لوزارة الكهرباء التي على أثرها أقيل وزير الكهرباء السابق رعد شلال، وأشارت إلى أن التقرير وصل إلى رئاسة البرلمان.
وقال النائب عدي عواد إن "لجنة الطاقة أعدت تقريرا مشتركا مع لجنة النزاهة عن واقع عقود وزارة الكهرباء حصرا، وتضمن العقود الوهمية منها والعقود التي يشوبها الفساد".
وأشار إلى أن "التقرير يتعلق بالعقود الوهمية التي على أثرها أقيل وزير الكهرباء السابق رعد شلال مقرونة بالوثائق والأدلة ويؤكد تواطؤ شخصيات فيها".
وأوضح عواد أن "التقرير يوصي بإقالة عدد من الشخصيات في الوزارة وإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني لوجود وثائق تؤكد تداخله في العقود الوهمية المبرمة".
وأضاف عواد في تصريحات صحفية أن " بعض العقود مضى وقت طويل على الفترة المحددة لها ولم تتخذ الوزارة أية عقوبات بشأنها، في حين أن جميع العقود تنص على فرض عقوبات مالية عن كل يوم تأخير في الانجاز".
وتابع عواد أن "التقرير يفضح بعض المسؤولين الذين يعملون حاليا على منح عقود لشركات سبق أن تعاملت مع الوزارة وفشلت في أداء العمل المناط بها وبعضها يشوبها الفساد".
ولفت الى أن "بعض عقود الكهرباء اكتملت من الشركات لكنها لم تدخل العمل ولا احد يعرف الأسباب مثل محطة كهرباء النجف ومحطة التاجي والآن بصدد إعطائها عقود محطات أخرى"، مبينا أن "اللجنة قدمت التقرير إلى رئاسة البرلمان ولم يطرح على جدول أعمال الجلسات ليقرأ ويتخذ القرار بشأنه ما أثار الاستغراب والدهشة".
فيما يعتقد آخرون ممن استطلعت آراؤهم حول موضوع الكهرباء ، بان الجمهور العراقي يتحمل جزءا من المسؤولية في عدم توفير الطاقة لأنه تنازل عن المطالبة بحقوقه.

المطالبة بالحقوق

تقول كريمة لافت "موظفة" ،٤٠ عاما ،"المواطن عليه أن يطالب بحقوقه"، متابعة " يبدو ان الحكومة صارت لا تسمع ،لذا تحتاج إلى صراخ قوي لتلبي احتياجاتنا".
وعمت البصرة تظاهرات صاخبة في حزيران عام ٢٠١٠ سقط خلالها قتيل وجريحان، كما جرت تظاهرات مماثلة في النجف والناصرية حيث أصيب ١٧ من عناصر الشرطة بجروح، إضافة إلى تظاهرات جرت في كربلاء والرمادي .وطالبت التظاهرات في الجنوب وبغداد والرمادي بإقالة وحيد وكبار المسؤولين عن ملف الكهرباء.
وعادت الشرارة مرة أخرى في تظاهرات شباط ٢٠١١ عندما شهدت بغداد احتجاجات شعبية ضد سوء الخدمات ومن ضمنها الكهرباء.
"المسؤولية الأساسية يتحملها مجلس النواب" ،كما يقول رفعة مصطفى "مهندس" ٤٣ عاما ، مضيفا "لا توجد معارضة في البلد بل تقسّم الأدوار ليكون تقطيع الكعكة والنهب والسلب بمشاركة الجميع".
ويقول مصطفى إن بعض النواب لا تهمهم الكهرباء ولا الماء ولا البناء ولا الإعمار، المهم تشغيل رؤوس الأموال في الاستثمارات –على حد قوله – متابعا " كل يوم نكتشف أن نائبا يملك أبراجا واستثمارات في دول مجاورة بينما الأهالي المساكين يعانون الأمرين في نقص الخدمات، وانتشار الإمراض نتيجة النفايات وطفح المجاري وعدم معالجة مشاكل السكن وارتفاع البطالة".
وكانت وزارة الكهرباء اتهمت مؤخرا ، النائب عن التيار الصدري عدي عواد بعرقلة عمل التحقيق في قضايا فساد يجريها مكتب المفتش العام بالوزارة، وفي حين اعتبرت أن ادعاءاته بحق الأخير باطلة، أكدت أنها استطاعت إنقاذ هدر بالمال تجاوز الثلاثة تريليونات دينار. وقال المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء محي الدين في مؤتمر صحفي عقده في مبنى الوزارة: إن "مكتب المفتش العام في وزارة الكهرباء سعى إلى محاربة المفسدين ولم يتستر على احد في أي وقت من الأوقات"، معتبراً أن "اتهامات عضو لجنة الطاقة البرلمانية عدي عواد للمفتش العام بالتستر على المفسدين هي باطلة ولا صحة لها"، وأضاف محي الدين أن "النائب عدي عواد يقوم بالتدخل وعرقلة عمل التحقيقات المهمة التي يجريها المحققون التابعون لمكتب المفتش العام في بعض القضايا الخاصة بالفساد التي غالبا ما تتصف بالسرية"، مؤكداً أن "النائب قام بالتدخل ومحاولة الضغط على المحققين في قضية مقاولة مد كيبلات في البصرة غير مطابقة للمواصفات، إضافة إلى تدخله في التحقيق الخاص بسرقة أكثر من ٤٠٠ طن من النحاس في البصرة".
واعتبر محي الدين أن "تدخل النائب في عمل التحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام من شأنه عرقلة عمله للقيام بواجباته بالشكل الصحيح"، مؤكداً أن "النائب دأب منذ عام ونصف العام على اتهام المفتش العام وهو بالتالي تجاوز حدود عمله في هذا الموضوع". ولفت محي الدين إلى أن مكتبه "استطاع كشف الشركات الوهمية التي تعاقدت معها الوزارة سابقاً خلال الفترة الماضية وإنقاذ هدر بالمال العام تجاوز ٣ تريليونات دينار نتيجة العقود الوهمية وعقود أخرى إضافة إلى أنه استطاع إعادة أكثر من ٣٣ مليار دينار إلى الخزينة نتيجة عقود فساد وإحالة المتهمين للقضاء".
وتأخذ أزمة الكهرباء بعدا آخر بالإشكاليات مع "المولدات" والفصل العشائري بسبب الشجارات التي تدور رحاها بين أصحابها والأهالي، يشير جعفر غازي "كاسب" ،٢٥ عاما، الى أن المولدات مشكلة أخرى تضاف الى مشاكلنا مع انقطاع التيار الكهربائي ، مضيفا ان أصحاب المولدات يفرضون أسعاراً مختلفة ومن يرفض يعاقب بأن يحصل على "الجوزة الكهربائية"، بيده ويطرد من مملكة "المولدات الأهلية".
ويعتمد العراقيون في توفير الطاقة الكهربائية في ظل ارتفاع درجات الحرارة، على المولدات الأهلية بشكل أساس، حيث يصل سعر الأمبير الواحد في بعض المناطق إلى ٢٠ ألف دينار الأمر الذي يزيد من أعباء الحياة على كاهل المواطن.
يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة إقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمعدات الكهربائية التي حرموا منها طيلة العقود الماضية نتيجة الحصار الاقتصادي.

وزارة الكهرباء تتكلم منذ تسع سنوات والشعب يصغي منتظراً الحل

اتهامات متبادلة بين لجنة الطاقة النيابية والوزارة بقضايا فساد

مواطنون يتهمون البرلمان بضعف دوره الرقابي في حل المشكلة

تظاهرة تطالب بتوفير الطاقة

مللنا وعود المسؤولين